الأمم المتحدة

A/61/187

الجمعية العامة

Distr.: General
27 July 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ٥٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

العولمة والاعتماد المتبادل: الهجرة الدولية والتنمية

موجز جلسات الاستماع غير الرسمية التي تعقدها الجمعية العامة لتبادل الرأي مع ممثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

يتشرف رئيس الدورة الستين للجمعية العامة أن يحيل طيه، وفقا للفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، موجز جلسات الاستماع غير الرسمية للجمعية العامة لتبادل الرأي مع ممثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، التي عقدت في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦ بمقر الأمم المتحدة.

* A/61/150.

180806 180806 06-44784 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٧	٣
ثانيا – النتائج الرئيسية	٨-٢٢	٤
ثالثا – الجزء التحاوري بشأن تشجيع اتباع نهج شامل قائم على الحقوق بالنسبة للهجرة الدولية وكفالة احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وأسرهم وحمايتها	٢٣-٢٩	٨
ألف – تعزيز نهج قائم على الحقوق فيما يتعلق بالهجرة الدولية	٢٣-٢٥	٨
باء – نوع الجنس	٢٦	٩
جيم – مشاركة المجتمع المدني	٢٧	٩
دال – المنتدى التشاوري بشأن الهجرة الدولية والتنمية	٢٨	٩
هاء – التصديق على صكوك الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان	٢٩	١٠
رابعا – الجزء الحواري بشأن الهجرة الدولية والتنمية: التحديات التي تواجه السياسات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة	٣٠-٦٤	١٠
ألف – الأسباب الجذرية للهجرة الدولية	٣٠	١٠
باء – الصلات بين الهجرة والتنمية	٣١-٤١	١١
جيم – أهمية اتباع نهج قائم على الحقوق من أجل تسخير الهجرة الدولية لأغراض التنمية	٤٢-٥٥	١٤
دال – التعاون الحكومي الدولي في مجال الهجرة الدولية ودور المجتمع المدني	٥٦-٦٠	١٨
هاء – تحسين قاعدة الأدلة	٦١-٦٤	١٩
خامسا – الجزء التحاوري المتعلق بالاستجابات المتعلقة بالسياسات العامة: تعزيز بناء الشراكات والقدرات وتبادل أفضل الممارسات على جميع الصعد، بما في ذلك الصعيدان الثنائي والإقليمي، لما فيه مصلحة البلدان والمهاجرين على حد سواء	٦٥-٧٦	٢٠
ألف – تحسين التعاون: دور أصحاب المصلحة الرئيسيين	٦٥-٧١	٢٠
باء – التعاون الحكومي الدولي	٧٢-٧٦	٢٢
المرفق: برنامج جلسات الاستماع غير الرسمية التي تعقدها الجمعية العامة لتبادل الرأي مع ممثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص		٢٤

أولا – مقدمة

١ – عقدت جلسات الاستماع غير الرسمية لتبادل الرأي مع ممثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦ وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٢ – وقد تولى تنظيم جلسات الاستماع رئيس الجمعية العامة بالتشاور مع الدول الأعضاء وممثلي المنظمات غير الحكومية التي لها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وشكلت جلسات الاستماع هذه جزءا من العملية التحضيرية للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية المقرر إجراؤه خلال الدورة الحادية والستون للجمعية العامة في الفترة ١٤-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في نيويورك.

٣ – وقد أنشأ رئيس الجمعية العامة فرقة عمل مؤلفة من ممثلين من المنظمات غير الحكومية، وشبكات المجتمع المدني، والقطاع الخاص لتقديم المشورة له بشأن التحضير لجلسات الاستماع.

٤ – وحضر جلسات الاستماع الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب وممثلو المنظمات غير الحكومية التي لها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وشارك في هذه الجلسات نحو ٢٤٠ من ممثلي المنظمات غير الحكومية التي لها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. كما حضرت ٩٤ دولة عضوا.

٥ – ووزعت جلسات الاستماع على ثلاثة مواضيع وهي: (أ) تشجيع اتباع نهج شامل قائم على الحقوق بالنسبة للهجرة الدولية، وكفالة احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وأسرهم وحمايتها؛ (ب) الهجرة الدولية والتنمية: التحديات التي تواجه السياسات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المرسِلة، والبلدان المستقبلة للمهاجرين؛ (ج) الاستجابات المتصلة بالسياسات العامة: تعزيز بناء الشراكات والقدرات وتبادل أفضل الممارسات على جميع الصعد، بما في ذلك الصعيدان الثنائي والإقليمي، لما فيه مصلحة البلدان والمهاجرين على حد سواء.

٦ – وقد افتتح رئيس الجمعية العامة بالنيابة جلسات الاستماع. وأعقب بيانه بيانان أدلى بهما نائب الأمين العام والسيد بيتر ساذرلاند، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة والتنمية. ويرد برنامج جلسات الاستماع في المرفق.

٧ - وشكلت جلسات الاستماع أول فرصة تتاح للدول الأعضاء في إطار الجمعية العامة لتبادل الرأي مع ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص في سياق مناقشة للتحديات والفرص التي تشكلها الهجرة بالنسبة للتنمية.

ثانيا - النتائج الرئيسية

٨ - بينت جلسات الاستماع الالتزام القوي من جانب الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بالتعاون من أجل إنجاح الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية. وكان الرأي السائد هو أن الهجرة الدولية والتنمية وحقوق الإنسان أمور مترابطة ترابطا عضويا، وأن الحوار الرفيع المستوى يمثل فرصة فريدة لإحراز التقدم في زيادة فوائد الهجرة الدولية إلى أقصى حد والتغلب في الوقت نفسه على التحديات التي تطرحها واتخاذ الإجراءات الرامية إلى التقليل من آثارها السلبية.

٩ - وشدد المشاركون على ضرورة اتباع نهج قائم على الحقوق عند معالجة أوجه الترابط بين الهجرة الدولية والتنمية. واعتبر احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم، حجر الزاوية في أي سياسات تتصل بتنقل الأشخاص على الصعيد الدولي. واعتبر أن مراعاة مسائل حقوق الإنسان بشكل صريح أمر بالغ الأهمية فيما يتعلق بحركات الهجرة الدولية، ولا سيما من أجل تقليل أوجه الضعف لدى بعض الفئات من المهاجرين مثل الأطفال والشباب والنساء والشعوب الأصلية والمهاجرين الذين هم في أوضاع غير قانونية. كما اعتبر احترام حقوق الإنسان وحمايتها أمرا أساسيا لتشجيع نجاح اندماج المهاجرين في بلدان الاستقبال ولكفالة تحقيق أفضل النتائج الممكنة من هجرة اليد العاملة. ويتضمن اتباع نهج قائم على الحقوق الاعتراف بالكرامة التامة للمهاجرين وبإسهامهم الأساسي في بلدان المنشأ والمقصد.

١٠ - وأكدت جلسات الاستماع أن الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات المهاجرين، والقطاع الخاص لها جميعها دور تضطلع به في حماية حقوق المهاجرين وكفالة أن يكون للهجرة الدولية تأثير إيجابي على التنمية. وحثت الدول الأعضاء على أن تصدق على جميع الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان وبخاصة الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وأوصيت أيضا على أن تصبح أطرافا في الاتفاقيات ذات الصلة التي وضعتها منظمة العمل الدولية، ولا سيما الاتفاقية رقم ٩٧ المتعلقة بالهجرة من أجل العمل والاتفاقية رقم ١٤٣ المتعلقة

بالعمال المهاجرين. وحثت الدول التي هي بالفعل أطراف في صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة أن تكفل التنفيذ الكامل لهذه الصكوك.

١١ - وارتئي أن من المهم الاستفادة على نحو أفضل من العمل الذي تضطلع به أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والاعتماد عليه لمنع حدوث انتهاكات لحقوق المهاجرين أو جبرها. وخص بالذكر المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة حقوق الطفل. وارتئي أيضا أن مما له أهمية بالغة لكفالة جني فوائد الهجرة الدولية تنفيذ الالتزامات الدولية الواردة في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وإطار منظمة العمل الدولية المتعدد الأطراف بشأن هجرة اليد العاملة، الذي تلى ذلك الإعلان، وإعلان وبرنامج عمل ديربان المنبثقين عن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

١٢ - وأُبرزت الآثار الإيجابية للهجرة الدولية، حيث لوحظ أن الهجرة يمكن أن تساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا عندما تتعزز بتنسيق السياسات والتعاون بين بلدان المقصد وبلدان المنشأ وبلدان العبور. واعتُرف بأن المهاجرين أنفسهم هم عناصر محورية في هذه العملية بما ينشؤنه من الصلات الاجتماعية والشبكات عبر الوطنية.

١٣ - كما جرى الاعتراف أيضا بأهمية التحويلات المالية ودعا المشاركون إلى بذل مزيد من الجهود لزيادة إمكاناتها الإنمائية إلى أقصى حد. وينبغي أن تشمل تدابير السياسات العامة السبل والوسائل الكفيلة بتيسير تدفق التحويلات المالية التي يرسلها العمال المهاجرون إلى بلدانهم وتعزيز قدرة المهاجرين على الادخار والسعي إلى الاستثمار المنتج. ولبلوغ هذه الغاية، ارتئي أن من الضروري توسيع نطاق خدمات المؤسسات المالية في البلدان النامية، بما في ذلك المؤسسات التي تركز على التمويل الصغير، واتخاذُ التدابير المناسبة لتقليل التكاليف المرتفعة لإرسال التحويلات إلى أدنى حد. وارتئي أن التدابير الرامية إلى دعم أو تشجيع تنظيم المشاريع في بلدان المنشأ، ولا سيما في صفوف الشباب، تتسم بأنها مفيدة. وشدد المشاركون على أن التحويلات المالية هي أموال خاصة ولا ينبغي اعتبارها بديلا للمساعدة الإنمائية الرسمية.

١٤ - وإذ لوحظ أن النساء والفتيات يمثلن اليوم ما يناهز نصف مجموع المهاجرين الدوليين، فقد جرى التركيز على ضرورة اتباع نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية عند صياغة السياسات المتعلقة بالهجرة الدولية ومعالجة الصلات بين الهجرة الدولية والتنمية. وأكد المشاركون على أنه ينبغي أن تستهدف السياسات العامة وغيرها من التدابير تمكين المهاجرات وزيادة مساهمتهن في تنمية بلدان المنشأ والمقصد. غير أنه لوحظ أن المهاجرات يتسمن في كثير من الأحوال بأنهن أكثر عرضة للاستغلال والإيذاء من المهاجرين الذكور، وأن من المهم اتخاذ تدابير فعالة لحمايتهن. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن النساء ممن وقعن ضحايا الاتجار بالبشر يحتجن بشكل خاص إلى حماية ومساعدة لا ينبغي أن تكونا مشروطتين بمشاركتهما في مقاضاة المتجرين بالبشر. وخُصت المهاجرات اللائي يشتغلن بالخدمة المترلية أيضا بالذكر بوصفهن فئة تحتاج بشكل خاص إلى الحماية.

١٥ - وارتئي أيضا أن الآثار الاجتماعية للهجرة الدولية تستحق مزيدا من الاهتمام. وفي هذا الصدد، يثير مستقبل الأطفال والشباب من المهاجرين في بلدان المقصد اهتماما خاصا. كما أن تأثير الانفصال على الأسر والأطفال نتيجة الهجرة يستحق مزيدا من الاهتمام، شأنه في ذلك شأن التغييرات التي تطرأ على الهياكل الأسرية بسبب الهجرة في المجتمعات التي تتسم بارتفاع معدلات الهجرة. واعتبر إدماج المهاجرين في بلدان الاستقبال مسألة أساسية تنطوي على المسؤولية من جانب جميع الأطراف. وأشير إلى أن نجاح الإدماج يسهل إمكانية إسهام المهاجرين إسهاما إيجابيا في تنمية بلدانهم الأصلية. وسيؤدي إدماج الشباب في بلدان المقصد، بما في ذلك عن طريق الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والمعلومات المتعلقة بالوقاية من الأمراض إلى زيادة مساهماتهم الإيجابية في مجتمعات الاستقبال.

١٦ - وتناولت جلسات الاستماع المسائل المتصلة بهجرة العمال ذوي المهارات العالية من البلدان النامية. ولوحظ بوجه خاص في البلدان المنخفضة الدخل أن فقدان العمال ذوي المهارات العالية، ولا سيما من يعمل منهم في قطاعي الصحة والتعليم، قد تسبب في انخفاض جودة هذه الخدمات. وفي بعض الحالات، تؤدي هجرة العمال المهرة إلى تآكل رأس المال البشري لبلدان المنشأ مع ما قد ينجم عن ذلك من آثار وخيمة على استقرار هذه البلدان وتنميتها المستدامة في الأجل الطويل. واعتبرت عودة المهاجرين ذوي المهارات العالية أمرا مرغوبا فيها جدا لأنها يمكن أن تساهم في دينامية بلدان المنشأ وتنميتها في الميدان الاقتصادي.

١٧ - وأبرزت جلسات الاستماع ما تقدمه المجتمعات عبر الوطنية، وهي المجتمعات التي تنشأ في بلدين وتربط بينها الهجرة، من إسهامات في تنمية مجتمعات المنشأ. واعتبر الحوار الرفيع المستوى فرصة مهمة للاعتراف بمختلف الوسائل التي يمكن أن تعزز بها المجتمعات عبر الوطنية آفاق التنمية في بلدان المنشأ وإبراز هذه الوسائل.

١٨ - وجرى التشديد على الحاجة إلى وضع سياسات وبرامج لتعزيز إعادة إدماج المهاجرين العائدين إلى وطنهم وتيسير الاستفادة من المهارات التي اكتسبها هؤلاء المهاجرون في الخارج. وتشجيعا للعودة، جرى تشجيع بلدان المنشأ على تسهيل الاستثمار وإنشاء المؤسسات التجارية الصغيرة. ومن شأن تحسين فهم مختلف الوسائل التي يمكن أن يساهم بها المهاجرون المهرة في تنمية بلدان المنشأ التي يتبعونها أن يساعد في صياغة السياسات المناسبة الرامية إلى تشجيع وتيسير العودة.

١٩ - وأشير إلى أن بلدان المنشأ والشركاء المعنيين ينبغي أن يعملوا معا لتوفير فرص الحصول على سبل العيش المستدامة لجميع المواطنين. ومن شأن الحصول على قدر أكبر ولائق من فرص العمل أن يجعل من الهجرة خيارا طوعيا وليس ضرورة.

٢٠ - واعتبرت مشاركة المهاجرين في نقابات العمال ومنظمات المهاجرين والتعاون مع القطاع الخاص أمرين بالغي الأهمية بالنسبة لجميع الجوانب المتعلقة بهجرة اليد العاملة. وجرى التشديد على أهمية قيام حوار اجتماعي لكفالة دعم المواطنين لسياسات الهجرة وزيادة مراعاة آراء جميع أصحاب المصلحة بشأن وضع السياسات. وشُجعت الحكومات على التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تحسين حالة العمال المهاجرين وأسرهم وتعزيز تصور أكثر إيجابية عن الإسهامات التي يقدمها المهاجرون إلى المجتمع المضيف.

٢١ - وكان هناك اتفاق عام على ضرورة تحسين فهم الصلة بين الهجرة الدولية والتنمية وحقوق الإنسان. وأبرزت أهمية توفير بيانات تتسم بدرجة أكبر من حسن التوقيت والدقة بشأن تدفقات المهاجرين، بالإضافة إلى معلومات أكثر تفصيلا عن خصائص المهاجرين الدوليين، بما في ذلك أعمارهم ونوع الجنس ومستواهم التعليمي ومهنتهم. وجرى التسليم بضرورة تخصيص التمويل الكافي لبناء الهياكل الأساسية التقنية وتنمية الخبرات المناسبة. وأُعرب عن الترحيب بمبادرات بناء القدرات المدعومة من خلال التعاون الحكومي الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٢ - ورأى المشاركون أنه ينبغي أن تشمل أي مشاورات تجرى في المستقبل بشأن مسألة الهجرة الدولية والتنمية المشاركة الفعلية للمهاجرين أنفسهم والمنظمات غير

الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وأوضح عدة مشاركين عند وصفهم لعملية المنتدى التشاوري الذي اقترحه الأمين العام أنه مما ذكر في تقريره(١) أن المجتمع المدني سيشارك عندما تعتبر الدول الأعضاء ذلك "مستصوبا ومناسبا". وشدد المشاركون على ضرورة إشراك جميع أصحاب المصلحة في هذا المنتدى وبالتالي الإفادة من الخبرات والتجارب التي يمكن أن يسهم بها المجتمع المدني والقطاع الخاص في مناقشة للهجرة الدولية والتنمية.

ثالثا – الجزء التحاوري بشأن تشجيع اتباع نهج شامل قائم على الحقوق بالنسبة للهجرة الدولية وكفالة احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وأُسرهم وحمايتها

ألف – تعزيز نهج قائم على الحقوق فيما يتعلق بالهجرة الدولية

٢٣ – أكد المشتركون على ضرورة ضمان حماية وتعزيز وإعمال حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، وخاصة الحق في عمل كريم، أي عمل يوفر أجرا كافيا وظروف عمل مقبولة. وقيل إن الأفراد يضطرون في بعض الحالات إلى الهجرة، لأن حقوق الإنسان المقررة لهم في بلدان المنشأ التي يتبعونها قد قيدت أو انتهكت. فالاحترام والحماية الشاملين لحقوق الإنسان من شأنهما أن يجعلا الهجرة طوعية حقا، ويمكن أن يحدا من انتشار الهجرة غير القانونية. وأشير إلى صكوك حقوق الإنسان الأساسية السبعة، التي تشمل الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وتقرر الصكوك الستة الأخرى حقوق جميع الأشخاص، وتنطبق، من ثم، على المهاجرين الدوليين: وقد صدقت معظم البلدان على واحد على الأقل من تلك الصكوك وهي لذلك ملزمة قانونا بتطبيقها.

٢٤ – وشدد المشتركون على أن أجهزة الأمم المتحدة العاملة في مجال حقوق الإنسان لها دور هام لتؤديه في ضمان احترام حقوق المهاجرين. وذكر المشتركون، بوجه خاص، الدور المهم الذي يؤديه المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين واللجنة المعنية بحقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وأشار بعض المشتركين إلى أنه ينبغي تدعيم آليات الإنصاف هذه. وذكرت أيضا اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللجنة المعنية بحقوق الطفل، وهي لجان تشرف على تنفيذ صكوك حقوق الإنسان التي تنطبق على جميع الأشخاص، بمن فيهم المهاجرون الدوليون. كذلك شدد المشتركون على ضرورة الوفاء

(١) A/60/871.

بالالتزامات الواردة في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وإطار منظمة العمل الدولية المتعدد الأطراف بشأن هجرة العمال الذي أعقب الإعلان، وكذلك إعلان وبرنامج عمل دوربان الصادرين عن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٢٥ - ورأى المشتركون أن مراعاة حقوق الإنسان في استعراض الصلات بين الهجرة الدولية والتنمية أمر ضروري - ورأى بعض المشتركين أن تقرير الأمين العام كان ينبغي أن يركز بدرجة أكبر على حقوق الإنسان. وأشير إلى أن شاغلا يتصل بذلك هو أن برامج هجرة العمالة المؤقتة تنتقص من حقوق المهاجرين بشكل نمطي، ومن ثم، فهي بعيدة عن أن تكون مثالية كقناة قانونية لهجرة العمالة. وأشير كذلك إلى أن مسألة تنقل الأشخاص الطبيعيين في إطار الأسلوب ٤ من الاتفاق العام للتجارة في الخدمات نوقشت من منظور التجارة دون الاعتبار الواجب للأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان. وجرى التأكيد على أن احترام حقوق الإنسان لجميع العمال المهاجرين، وخاصة الحقوق المرتبطة بالعمالة والحق في تكوين النقابات أو الانضمام إليها، يحقق الفائدة للجميع. فمن دون تدابير الحماية هذه، ينتظر أن تقوض ظروف العمل للعمال المهاجرين وكذلك للمحليين.

باء - نوع الجنس

٢٦ - مع الاعتراف بأن المرأة المهاجرة يمكن أن تسهم بالكثير لبلد المقصد وبلد المنشأ الذي تتبعه، شدد المشتركون على أن المرأة التي تهاجر تكون أكثر تعرضا ممن لا تهاجر لأن تقع فريسة للاستغلال أو الإيذاء، وخاصة الإيذاء الجنسي والعنف المبني على نوع الجنس. لذلك دعا المشتركون الحكومات إلى ضمان أن تكون السياسات العامة والنظم داعمة لتمكين المهاجرات مع إيلاء اهتمام خاص للتدابير الخاصة الرامية إلى حمايتها من الإيذاء. وجرى التأكيد على أهمية التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتنفيذها، والاعتراف بأن تدني وضع المرأة في بعض المجتمعات هو سبب جذري للهجرة الدولية، وأن وضع النساء المهاجرات يرتبط ارتباطا وثيقا بوضع جميع النساء في بلدان المقصد والمنشأ.

جيم - مشاركة المجتمع المدني

٢٧ - أكد المشتركون على أن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات العمال المهاجرين ونقاباتهم، وكذلك القطاع الخاص، جميعها عناصر فاعلة رئيسية في عملية التنمية وشركاء لا غنى عنهم في كفالة تحقيق فوائد الهجرة الدولية المتعلقة بالتنمية.

ولذلك فإن إسهاماتها ومناظيرها وخيرتها ستكون تدخلا هاما في الحوار الرفيع المستوى، ومن اللازم أخذها في الحسبان في أي متابعة له.

دال – المنتدى التشاوري بشأن الهجرة الدولية والتنمية

٢٨ – أوصى الأمين العام، في تقريره بشأن الهجرة الدولية والتنمية، بإنشاء منتدى تشاوري يمكن فيه للدول الأعضاء مناقشة مسائل الهجرة الدولية والتنمية بهدف تبادل المعلومات وتحديد أفضل الممارسات وصوغ شراكات للتعاون. وأعرب المشتركون عن تأييدهم لإجراء متابعة للحوار الرفيع المستوى ورأوا أن للمنتدى التشاوري المقترح فائدته. واقترحوا أن يشمل المنتدى المقترح أيضا مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات المهاجرين ونقاباتهم، والقطاع الخاص. ورئي أن فتح باب المنتدى لمشاركة جميع أصحاب المصلحة من شأنه أن يعززه بضمان أخذ طائفة أوسع من الخبرات في الحسبان. كذلك يمكن لتوسيع المشاركة أن يتيح للمنتدى بناء علاقات مع العناصر الفاعلة غير الحكومية الأكثر اهتماما بمتابعة أي أفكار أو مبادرات مبتكرة قد يساعد المنتدى على تشكيلها. وأضاف المشتركون أنه ينبغي للمنتدى، لكي يكفل معالجة قضايا الهجرة بشكل شامل، أن يرحب بمشاركة جميع المنظمات التي تتصل أنشطتها بالهجرة، وليس فقط الكيانات المنتمية إلى فريق الهجرة العالمي.

هاء – التصديق على صكوك الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان

٢٩ – أعرب المشتركون عن القلق لأنه لم يصدق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم إلا عدد قليل نسبيا من الدول الأعضاء. وحث عدد من المشتركين الدول الأعضاء على التصديق على هذه الاتفاقية وعلى صكوك حقوق الإنسان الأساسية الأخرى وعلى تنفيذها. وأشار بعض المشتركين إلى أن تقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية لا يتضمن نداء صريحا للتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وأشاروا في الوقت نفسه إلى أن الأمين العام حث على التصديق على هذا الصك وغيره من الصكوك في عدة مناسبات ورحبوا بتنظيم الحدث المتصل بالمعاهدات، المقرر أن يتزامن مع الحوار الرفيع المستوى. فمن شأن تنظيم هذا الحدث أن يشجع على التصديق على جميع الصكوك الدولية المتعلقة بـ ”عبور الحدود“ بما فيها الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

رابعا – الجزء الحواري بشأن الهجرة الدولية والتنمية: التحديات التي تواجه السياسات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة

ألف – الأسباب الجذرية للهجرة الدولية

٣٠ – أشير إلى أن الاختلافات بين البلدان من حيث مستويات التنمية واحتياجات سوق العمل هي سبب جذري للهجرة الدولية. وأشار المشتركون أيضا إلى أن العولمة وتكنولوجيات الاتصال المحسنة، التي أسفرت عن صلات تجارية وثقافية أكثر قوة بين البلدان، أدت إلى زيادة التنقل الدولي. وحددت الاتجاهات الديمغرافية وخاصة الاختلافات بين البلدان من حيث التشكيل العمري كعامل إضافي يؤدي إلى الهجرة. وإضافة إلى ذلك فإن بعض الناس، وخاصة من ذوي المهارات العالية، يهاجرون للاستفادة من فرص تدريبية أفضل في الخارج. ولضمان أن تكون الهجرة الدولية نتيجة لاختيارات طوعية، حث المشتركون جميع البلدان على خلق الظروف التي تسمح لجميع المواطنين بأن يصوغوا لأنفسهم سبل رزق مستدامة، إذ كان هناك تسليم بأن فشل الكثير من البلدان النامية في توفير فرص عمل كافية وكريمة يمثل سببا هاما للهجرة الدولية. ورغم أن الهجرة الدولية يمكن أن تخفف من الآثار السلبية للقصور في خلق فرص العمل، فإن المشتركين شددوا على أنه لا ينبغي اعتبارها استراتيجية لتعزيز التنمية.

باء – الصلات بين الهجرة والتنمية

١ – التأثير الاقتصادي للهجرة على الصعيد العالمي

٣١ – أبرز عدد من المشتركين الأثر الإيجابي للهجرة، حيث أشاروا إلى أن الهجرة الدولية يمكن أن تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا، شريطة أن توجهها سياسات ترتكز على نهج يراعي حقوق الإنسان وعلى تعاون بين بلدان المقصد وبلدان المنشأ وبلدان العبور. بيد أنه قيل بأنه لا ينبغي أن ينظر إلى الهجرة الدولية كاستراتيجية طويلة الأجل للتنمية.

٢ – أثر التحويلات المالية وخفض تكلفتها وزيادة فاعليتها

٣٢ – أكد عدد من المشتركين على أهمية التحويلات المالية ودعا إلى مزيد من الجهود لزيادة إمكاناتها الإنمائية إلى أقصى حد، مشددين على أنها تحويلات خاصة تفيد في المقام الأول الأسر التي تتلقاها. وأشير إلى أن تكلفة تحويل النقود تزيد في بعض البلدان على ٢٠ في

المائة من مجموع المبلغ المحول. وهناك، من ثم، حاجة ملحة إلى خفض تكاليف التحويلات هذه حيث أن هذه الخفض يمكن أن يسهم بدرجة كبيرة في زيادة الأموال التي تصل بالفعل إلى أسر المهاجرين. وكان هناك اعتراف بأن بلدان المنشأ يمكن أن تتخذ تدابير استباقية لتعزيز الأثر الإنمائي لمساهمات المهاجرين ومدخراتهم، وخاصة بالتعاون مع القطاع الخاص لتوسيع إمكانات انتفاع المهاجرين وأسرهم بخدمات المؤسسات المالية، بما فيها مؤسسات الائتمان الصغير. وهذه المؤسسات، بدورها، يمكنها أن تقدم عددا كبيرا من الخدمات المالية، بما في ذلك حسابات التوفير والقروض. ويمكن أيضا لمنظمات المجتمع المدني أن تؤدي دورا هاما، وذلك، على سبيل المثال، بتعزيز الوعي بالمسائل المالية بين أسر المهاجرين وتقديم المشورة والدعم فيما يتعلق بتنظيم المشاريع. وتيسير الوصول إلى هذا الدعم هو وسيلة زيادة الاستفادة من التحويلات المالية بالنسبة للتنمية. وشدد المشتركون على أنه لا ينبغي بحال أن تعتبر التحويلات المالية بديلا عن المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣ - هجرة ذوي المهارات العالية

٣٣ - أكد المشتركون على أهمية التوصل إلى سبل للتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية لهجرة ذوي المهارات العالية من البلدان النامية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل. وأشير إلى أن مما يثير القلق بوجه خاص تدفقات العاملين ذوي المهارات في قطاعي الصحة والتعليم إلى الخارج، حيث يضر رحيلهم بالخدمات في بلدان المنشأ كما ونوعا. وكان هناك اعتراف بأن عدم كفاية التمويل الحكومي لذلكما القطاعين يسهم في هجرة العاملين ذوي الكفاءات العالية إلى الخارج.

٣٤ - وذكر المشتركون أن رأس المال البشري يمثل، في العالم المعاصر، عنصرا ضروريا لتحقيق التنمية المدعومة والمستدامة، وأبرزوا أهمية تشجيع العودة الطوعية للمهاجرين من ذوي المهارات العالية. وجرى التسليم بأن بلدان المنشأ بحاجة إلى توفير بيئة تمكينية حتى يمكن للمهاجرين العائدين استخدام مهاراتهم لتعزيز التنمية. وحُثت بلدان المنشأ على تطبيق تدابير للاحتفاظ بذوي المهارات العالية بضمان أجر منصف وظروف عمل كريمة لهم. وشجعت بلدان الاستقبال على التعاون مع بلدان المنشأ بتقديم الدعم لإعداد رأس المال البشري وضمان تدريب عدد كاف من العاملين ليحلوا محل ذوي المهارات العالية الذين هاجروا.

٣٥ - وحُثت البلدان على اعتماد مدونات للسلوك بشأن تشغيل المهاجرين من ذوي المهارات العالية من أجل ضمان ألا تؤدي الهجرة إلى تفاقم النقص في ذوي المهارات في البلدان المنخفضة الدخل.

٤ - المجتمعات عبر الوطنية

٣٦ - اعترف المشتركون بأن المجتمعات والشبكات عبر الوطنية يمكن أن تسهم في تنمية مجتمعات الإقامة وكذلك مجتمعات المنشأ. وأشير إلى أن الأمم المتحدة يمكن أن تكون أكثر استباقا في حشد دعم المجتمعات عبر الوطنية لتعزيز التنمية. ويمكن بوجه خاص، أن يعمل الحوار الرفيع المستوى كحافز لمشاركة أكبر من المجتمعات عبر الوطنية في أنشطة التنمية ومن الضروري لتحقيق هذه الغاية، تقييم فعالية الأنواع المختلفة من البرامج ومشاريع التنمية التي تشارك فيها المجتمعات عبر الوطنية. وذكر المشتركون أن المشاركة بين المجتمعات عبر الوطنية وبلدان المنشأ يمكن تيسيرها بسياسات من قبيل الاعتراف بالجنسية المزدوجة أو منح المواطنين الذين يعيشون في الخارج حقوق التصويت. وأشير أيضا إلى أنه يمكن لبلدان المنشأ وبلدان المقصد زيادة الدعم للمؤسسات التجارية عبر الوطنية التي يديرها المهاجرون، ويمكنها بذلك خلق فرص عمل في بلدان المنشأ وبلدان المقصد وتعزيز التنمية المشتركة.

٥ - السياسات الرامية إلى تعزيز نجاح العود

٣٧ - رأى المشتركون أن المهاجرين الذين يعودون طوعا إلى بلدانهم يمكن أن يكونوا من عناصر التنمية، شريطة أن تيسر السياسات في بلدان المنشأ تحويل الأموال والحصول على القروض، وإقامة المشاريع التجارية الصغيرة. ودعيت الحكومات إلى التعاون مع القطاع الخاص في إقامة برامج لإعادة إدماج المهاجرين العائدين، تتضمن إيجاد فرص عمل لهم. ويمكن أن تعزز هذه البرامج تنظيم المشاريع بالمساعدة في إقامة مشاريع صغيرة وبتوفير قسط من التمويل اللازم أو تيسير انتفاع المهاجرين بخدمات مؤسسات الائتمان.

٣٨ - وأشار المشتركون إلى أن التعاون الدولي ضروري لمواجهة التحديات التي تطرحها العودة غير الطوعية للمهاجرين إلى بلد المنشأ. وهناك حاجة إلى دعم برامج إعادة الإدماج للتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية لعودة اللاجئين هذه على بلدان المنشأ وعلى المهاجرين أنفسهم.

٦ - تحقيق اتساق السياسات المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية

٣٩ - شُدد على الحاجة إلى تعزيز الاتساق بين سياسات الهجرة الدولية والسياسات الإنمائية. واقترح المشتركون أن تدرج مسالة الهجرة الدولية في إطار استراتيجيات الحد من الفقر. ووجه نداء إلى بلدان المنشأ يدعوها إلى تحقيق إدماج تام لاستراتيجيات استخدام فوائد الهجرة الدولية في السياسات الإنمائية وإدراج النظر في مسألة الهجرة الدولية وما يترتب عليها في جميع المفاوضات الثنائية المعنية بالتعاون الإنمائي والتي تشمل بلدان المنشأ وبلدان المقصد.

٤٠ - وأشار أحد المشتركين إلى وجود العديد من أوجه التناقض في الطريقة التي تعتمدها البلدان لمعالجة مسائل الهجرة الدولية. فعلى سبيل المثال، إن البلدان المتقدمة النمو بحاجة إلى العمال المهاجرين إلا أنها تتردد في إضفاء الطابع القانوني على مركز شرائح واسعة من السكان المهاجرين العاملين في إقليمها.

٤١ - وبغية كفالة أن السياسات والممارسات المعتمدة لحفظ حقوق المهاجرين قُدم اقتراح بضرورة أن تقوم الحكومات بتنظيم ورصد أنشطة وكالات التوظيف. وجرى النظر في إمكانية وضع مدونة سلوك إلزامية تتعلق بتوظيف وتنسيب العاملين في الخارج، بوصف ذلك استراتيجية مفيدة في هذا الصدد. وكثيرا ما توفِّر وكالات التوظيف المشورة والتدريب الأساسي للعمال المهاجرين قبل تعيينهم في الخارج. واعتُبر توفير التدريب والمعلومات أمرا مفيدا، لا سيما في حال توفير نظرة واقعية بشأن ظروف العمل في الخارج، فضلا عن توفير المعلومات عن حقوق المهاجرين ومسؤولياتهم في البلد المتلقي. واتفق المشتركون على أن الحكومات تستطيع بذل المزيد من الجهود لنشر المعلومات عن إجراءات الهجرة والخدمات القنصلية ولإرهاف الوعي بشأن المخاطر التي تنطوي عليها الهجرة الدولية، لا سيما تلك التي تتم على هامش القانون.

جيم - أهمية اتباع نهج قائم على الحقوق من أجل تسخير الهجرة الدولية لأغراض التنمية

١ - حقوق المهاجرين

٤٢ - شدد المشتركون على أنه من الضروري، عند النظر في الصلات القائمة بين الهجرة الدولية والتنمية، الإعلان صراحة عن أن المهاجرين ليسوا سلعا، بل هم أشخاص يتمتعون بحقوق أصلية من مسؤولية الدول احترامها وحمايتها وتعزيزها. ويعني هذا المنظور ضمنا دعم عمليات وضع سياسات الهجرة بنهج يركز على الأشخاص وينظر في أفضل الطرق للحفاظ على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمهاجرين الدوليين.

٤٣ - وركَّز بعض المشتركين على مسألة المهاجرين الذين لا يتمتعون بالحماية بنفس القدر الذي يوفره القانون. وركَّز المشتركون على أهمية تمكين المهاجرين من الإفادة من سبل الانتصاف القانوني عندما يعاملون بطريقة غير عادلة أو يتعرضون للإصابات من جراء إجبارهم على العمل في ظروف خطيرة. وركَّز المشتركون على ضرورة تمكين جميع المهاجرين من الإفادة من آليات الإنصاف والتمتع بحرية تكوين الجمعيات حيث أن عدم وجود طرق فعالة لمكافحة الممارسات الاستغلالية قد تترتب عليه عواقب وخيمة من جراء

هـذه الممارسـات المؤسـفة لـيس فقـط بالنـسبة للمهـاجرين بحـد ذاتهـم، بـل أيـضا بالنـسبة للمجتمع المضيف.

٤٤ - وجرى التأكيد على أهمية إدماج حقوق العمال في السياسات العمالية والاتفاقات التجارية المتعلقة بالمهاجرين الدوليين، فضلا عن أهمية إدماج الحق في تنظيم النقابة والانضمام إليها في البلدان المضيفة. ولاحظ المشتركون في هذا الصدد أن البرامج المتعلقة بالعمال المؤقتين كثيرا ما تحد من حقوق المهاجرين وتؤدي إلى فصل أفراد الأسر عن بعضهم.

٢ - الفئات الضعيفة: النساء المهاجرات والأطفال المهاجرون والشعوب الأصلية

المهاجرات

٤٥ - لاحظ المشتركون أن المهاجرات، لا سيما المهاجرات اللائي لا يتمتعن بمركز قانوني واللائي يزاولن مهن محددة (أي العاملات في الخدمة المترلية والفنانات الترفيهيات والمشتغلات بالجنس وما إلى ذلك)، قد يكن أكثر عرضة من الرجال المهاجرين للاستغلال من جانب أرباب العمل وغيرهم. وأن النساء اللائي يقعن ضحية الاتجار هن بحاجة بصورة خاصة إلى الحماية والمساعدة.

٤٦ - وبصورة أعم، كثيرا ما تكون المهاجرات عرضة لتمييز مزدوج بصفتهن من الأجانب في المجتمع المضيف من جهة وكنساء من جهة أخرى. وبالتالي، من المرجح أن تكون المهاجرات عرضة أكثر من غيرهن من النساء للتمييز في مكان العمل ولمواجهة العقبات بالنسبة للحصول على العمل اللائق أو على نفس الأجر مقابل العمل الذي يضطلعن به أو للوقوع ضحية العنف المترلي. وبالرغم من هذه العوائق، بات من المسلّم به بصورة متزايدة أن المهاجرات أصبحن بحد ذاتهن جهات فاعلة رئيسية بالنسبة لكفالة رفاه أسرهن وعوامل هامة من عوامل التنمية. ومن الممكن تعزيز هذه الأدوار من خلال إيجاد سياسة عامة دائمة وبيئة مؤسسية من شأنهما تعزيز عملية تمكين المهاجرات. وقد تشمل التدابير الرئيسية في هذا الصدد توفير ضمانات فعالة للحماية من التمييز والإيذاء، وتوفير سبل الإنصاف في حالات الإيذاء، ودعم إشراك المهاجرات في النقابات وشؤون المجتمعات المحلية.

الأطفال المهاجرون

٤٧ - وثمة فئة ضعيفة أخرى هي الأطفال المهاجرون، لا سيما أولئك الذين يعبرون الحدود دون أن يكونوا مصحوبين بأقارب في سن الرشد. وحث المشتركون الحكومات على وضع سياسات لكفالة أن يحظى القصّر غير المصحوبين، لا سيما أولئك الذين يدخلون بلد ما دون

إذن أو يكونون ضحايا للاتجار، بما هو ملائم من مساعدة وحماية، فضلا عن الدعم اللازم لإعادتهم إلى أسرهم. وقُدم اقتراح بوضع إطار قانوني لحماية الأطفال غير المصحوبين.

٤٨ - أما فيما يتعلق بالأطفال المهاجرين المقيمين مع أسرهم، فإن المسألة الرئيسية التي أثارها المشتركون تمثلت في تنشئتهم الاجتماعية وإدماجهم في المجتمع المضيف، وطرق كفالة حصولهم على نفس الفرص المتاحة لغيرهم من الأطفال فيما يتعلق بالاستفادة من التعليم والخدمات الأساسية. واعتُبر أنه من الضروري أن يكون جميع الأطفال، بغض النظر عن مركزهم كمهاجرين، مخولين الحصول على التعليم الابتدائي المجاني.

٤٩ - ولاحظ بعض المشتركين أن فصل الأطفال عن أي من الأبوين أو عن كليهما نتيجة للهجرة قد يكون له آثار ضارة بالنسبة لنمائهم اجتماعيا وعاطفيا. وإن زيادة الحصول على السلع المادية نتيجة للتحويلات لا يعوض دائما عن تأثير فصل الأطفال عن آبائهم لمدة طويلة. وأشار أيضا بعض المشتركين إلى ضرورة أن تأخذ سياسات الهجرة في الحسبان أثر الهجرة في الأسرة والهياكل المجتمعية.

الشعوب الأصلية

٥٠ - ركز بعض المشتركين على محنة الشعوب الأصلية، لا سيما الشعوب الأصلية المضطرة إلى مغادرة أراضي أجدادها من جراء المشاريع الإنمائية أو استغلال الشركات الأجنبية للموارد أو الصراعات. وكثيرا ما كان هذا الوضع يحرمهم من سبل المعيشة المستدامة ويؤدي إلى انتشار الفقر، مما يسهم في النهاية في تشريدها داخليا أو في هجرتها إلى الخارج. ومن الضروري توفير التعاون والالتزام على الصعيد الدولي لحماية حقوق الشعوب الأصلية في البقاء في أراضي أجدادها. ودعا أحد المشتركين بلدان المقصد إلى الإقرار بحقوق الشعوب الأصلية في الحفاظ على تقاليدها وممارساتها واحترام تلك الحقوق.

٣ - المهاجرون الشباب

٥١ - لاحظ المشتركون أن الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٤ عاما) يشكلون الفئة الأكبر من المهاجرين الدوليين وكثيرا ما يمثلون المجموعة الأكثر نشاطا داخل مجتمعات المهاجرين. وبالتالي، فإنه بإمكان الشباب القيام بدور رئيسي في مجال الربط بين المجتمعات عبر الوطنية وبلدان المنشأ. واقترح المشتركون بذل المزيد من الجهود للإفادة من خبرة ونشاط الشباب، لا سيما أولئك الذين تلقوا تعليمهم في الخارج والجيل الثاني من المهاجرين، وذلك من أجل المساعدة في تنمية بلدان المنشأ. وقد تنظر حكومات بلدان المنشأ

في إمكانية اتخاذ خطوات استباقية لإشراك جيل صغار السن من المغتربين في هذه العملية واستقصاء سبل تزويدهم بفرص العمل البنّاء في مجتمعهم الأصلي.

٥٢ - ولوحظ أن الاضطلاع بحملات إعلامية قد ييسر الإدماج الاجتماعي والثقافي للمهاجرين الشباب، شأنه في ذلك شأن كفالة حصولهم على التعليم والرعاية الصحية والمعلومات المتعلقة بالوقاية من الأمراض. واحتج عدد من المشتركين بأنه قد يكون من المستصوب إشراك الشباب المهاجرين في وضع السياسات التي تعنيهم نظرا لعددهم الكبير.

٤ - المهاجرون غير النظاميين

٥٣ - احتج المشتركون بأن سياسات الهجرة التقييدية ساهمت في زيادة الهجرة غير النظامية. ومما أسهم أيضا في تصعيد النزعة إلى الهجرة غير النظامية إجراءات التجديد المطولة والمرهقة المتصلة بإدارة هجرة اليد العاملة المؤقتة. وشدد على أن المهاجرين غير النظاميين هم أكثر عرضة للاستغلال وإساءة المعاملة وأنه لا يمكنهم عادة استخدام الآليات المناسبة للإنصاف. وأعرب المشتركون عن قلقهم إزاء السياسات التي تركز على حماية الحدود والقبض على المهاجرين غير النظاميين أو طردهم أو تجريمهم. ولاحظ المشتركون أن الهجرة غير النظامية تعزى إلى الافتقار إلى العمال ذوي المهارات القليلة في بلدان المقصد. وفي إطار هذه الظروف، اعتبر المشتركون أن السياسات الرامية إلى معالجة مسألة الهجرة غير النظامية ينبغي أن تتبع نهجا شاملا وأنه ينبغي وضع برامج لإضفاء الطابع النظامي على الهجرة بوصف ذلك من أدوات السياسة العامة التي جرى النظر فيها. واعتُبر أنه من الضروري توفير الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم، لجميع المهاجرين بغض النظر عن مركزهم.

٥ - إدماج المهاجرين الدوليين

٥٤ - اعتبر العديد من المشتركين الإدماج وعدم التمييز من العناصر الرئيسية التي تكفل مساهمة إيجابية من جانب المهاجرين في بلدان المنشأ والمقصد. ولاحظ المشتركون أن العديد من البلدان المضيفة تعمل على التصدي للتحديات التي تمثلها عملية إدماج المهاجرين. وفي هذا الصدد، قد تفيد الحكومات من مواصلة الحوار المفتوح مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك رابطات المهاجرين والنقابات والقطاع الخاص. وسلم المشتركون بأنه لا يوجد حتى الآن نموذج لتحقيق عملية إدماج ناجحة واعتبروا أن الحوار الدولي من شأنه أن يسهم في تحديد أفضل الممارسات في هذا الصدد.

٥٥ - ولاحظ المشتركون أن المجتمعات عبر الوطنية أكثر قدرة على الإسهام في بلد المنشأ عندما تكون مدمجة إدماجا تاما في المجتمع المضيف. وفي هذا الصدد، اعتبر من الضروري جدا التركيز على المهاجرين الشباب والمنحدرين من تدفقات سابقة من المهاجرين. إذ أن هذه الفئات تمثل مستقبل مجتمعات المنشأ والمقصد على حد سواء: ففي غضون سنوات قليلة قد تقرر هذه الفئات ما إذا كانت تود مواصلة إقامة الصلات مع بلدان أو مجتمعات المنشأ. وبالتالي، اعتُبر من الضروري بالنسبة لبلدان المنشأ الحفاظ على الروابط مع المهاجرين الشباب وأطفال المهاجرين وتعزيز تلك الروابط.

دال - التعاون الحكومي الدولي في مجال الهجرة الدولية ودور المجتمع المدني

٥٦ - أقر عدد من المشاركين بالحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي ورحب آخرون باقتراح الأمين العام إنشاء منتدى تشاوري حكومي دولي. وجرى التأكيد على اقتراح مؤداه أن المنتدى، في حالة إنشائه، ينبغي أن يفسح المجال للمشاركة الفعلية لممثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٥٧ - وسأل أحد المشاركين عما إذا كان الحوار الرفيع المستوى سوف يبحث سبل تخفيض تكلفة إصدار التحويلات المالية. واقتُرح أن تشارك المؤسسات المالية والمصارف أيضا في الحوار الرفيع المستوى.

٥٨ - وجرى التأكيد على أهمية التعاون الإقليمي وفيما بين بلدان الجنوب. وأشيرَ كذلك إلى ضرورة إزالة عراقيل الهجرة فيما بين بلدان الجنوب، حيث لاحظ أحد المشاركين أن الهجرة من أفريقيا إلى أوروبا تكون أحيانا أسهل من الهجرة داخل أفريقيا.

٥٩ - وذُكر أن دور المجتمع المدني في بناء الشراكات وتنفيذ البرامج والإبلاغ عن الخبرة المكتسبة ومناقشة أفضل الممارسات يمثل عاملا أساسيا. وأقرت الدول الأعضاء بأهمية المجتمع المدني وذكرت أمثلة جرى فيها التشاور بين الحكومات وممثلي المجتمع المدني فيما يتعلق بوضع السياسات الإنمائية أو البرامج المتصلة بالهجرة الدولية.

٦٠ - وسلِّم بأن القطاع الخاص يؤدي أيضا دورا رئيسيا في تشكيل سياسات الهجرة الدولية. واقتُرح أن تدعو الحكومات القطاع الخاص إلى التعاون في تحسين وضع العمال المهاجرين وأسرهم. وأفاد ممثلو القطاع الخاص أن نشاط العديد من المؤسسات التجارية يعتمد على العمال المهاجرين وأن أصحاب العمل في القطاع الرسمي ملتزمون باحترام حقوق العمال المهاجرين حسبما يحدده القانون. ولاحظ بعض ممثلي مؤسسات القطاع الخاص أن اللوائح التنظيمية المسببة للمشاكل تمنع أو تعيق في كثير من الأحيان التشغيل القانوني للعمال المهاجرين وبالتالي فهي بمثابة حاجز يحول دون تحسين الإنتاجية. وعرض ممثل مؤسسة من

القطاع الخاص خدماته للمساعدة في صياغة تشريع وطني نموذجي بشأن الهجرة الدولية. وأشار مشارك آخر إلى أن المنظمة الدولية للهجرة قد أنشأت مجلسا استشاريا معنيا بقطاع المؤسسات التجارية. وقُدم اقتراح لوضع ميثاق للمسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل زيادة فعالية مشاركة قطاع المؤسسات التجارية في مسائل الهجرة الدولية. ومن شأن ميثاق من هذا القبيل أن يعيد التأكيد على حقوق العمال المهاجرين وأن يدعو إلى منحهم أجورا واستحقاقات تقاعدية واجتماعية عادلة، وإلى معاملتهم عموما على قدم المساواة مع العمال المحليين.

هاء - تحسين قاعدة الأدلة

٦١ - أبرز عدة مشاركين ضرورة تحسين فهم العلاقات المتداخلة بين الهجرة الدولية والتنمية وحقوق الإنسان. وجرى التأكيد على أهمية إتاحة بيانات تتسم بحسن التوقيت والدقة فيما يتعلق بتدفقات الهجرة الدولية. ومعلومات تتسم بمزيد من التفصيل بشأن خصائص المهاجرين الدوليين، بما في ذلك عمرهم ونوع جنسهم ومستواهم التعليمي ومهنتهم. واعتبر المشاركون أن هذه المعلومات تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لصياغة السياسات المتعلقة بالهجرة.

٦٢ - ودعا المشاركون إلى إجراء بحوث تجريبية فيما يتعلق بالعلاقة بين الهجرة الدولية والفقر واكتساب المهارات. وجرت الإشارة أيضا إلى الحاجة إلى دراسات متعمقة بشأن هجرة العودة ونجاعة السياسات الرامية إلى تعزيز نجاح إعادة إدماج المهاجرين العائدين وتشجيع إسهامهم في التنمية، ولا سيما فيما يتعلق بالأفراد من ذوي المهارات العالية.

٦٣ - وذكر المشاركون أن ثمة الكثير مما يلزم استكشافه في مجال الأثر العام للهجرة الدولية على التنمية. وفي هذا الصدد، يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور ريادي في وضع منهجيات أفضل لتقدير الآثار الصافية للهجرة الدولية على التنمية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد. وعلى وجه الخصوص، لا يزال ثمة حاجة إلى فهم أكثر شمولا لآثار التحويلات المالية على بلدان المنشأ على الرغم من أوجه التقدم الحاصل في هذا الصدد.

٦٤ - وسلِّم بأنه يتعين تخصيص تمويل كاف لبناء الهياكل الأساسية التقنية وتنمية الخبرة المناسبة للاضطلاع بالبحث سواء في بلدان المنشأ أو بلدان المقصد. وأُعرب عن الاعتقاد بأن مبادرات بناء القدرات التي يجري دعمها في إطار التعاون الحكومي الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تتيح وسائل مفيدة لتعزيز قاعدة الأدلة.

خامسا – الجزء التحاوري المتعلق بالاستجابات المتعلقة بالسياسات العامة: تعزيز بناء الشراكات والقدرات وتبادل أفضل الممارسات على جميع الصعد، بما في ذلك الصعيدان الثنائي والإقليمي، لما فيه مصلحة البلدان والمهاجرين على حد سواء

ألف – تحسين التعاون: دور أصحاب المصلحة الرئيسيين

١ – المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

٦٥ – أكد المشاركون على أهمية مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في الحوار الرفيع المستوى لكفالة الاستماع إلى آراء متنوعة وأخذها في الحسبان. وشُجعت الحكومات على التعاون مع مختلف أصحاب المصلحة في مجال الهجرة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ومنها منظمات المهاجرين والنقابات، والقطاع الخاص. وقدم المشاركون أمثلة عن بلدان يُشرَك فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص بصورة فعلية في صياغة السياسات العامة. واستُمدت الأمثلة من بلدان متقدمة وبلدان نامية على حد سواء. وذُكر أن المجتمع المدني يؤدي كذلك دورا رئيسيا في تحسين فهم الصلات بين الهجرة الدولية والتنمية وفي زيادة الوعي بها.

٦٦ – وأكد عدة مشاركين على أهمية إشراك القطاع الخاص. وتتعلق الأمثلة المقدمة عن التعاون المثمر بين القطاع الخاص والسلطات على صعد حكومية مختلفة (وطنية أو إقليمية أو محلية) بتدابير تيسير إصدار التحويلات المالية وتخفيض تكاليف تحويل الأموال وتعزيز الاستخدام الإنتاجي، وهذا ربما يكون الأهم، لمدخرات المهاجرين. وعلى الرغم من إقرار المشاركين بأن المسؤولية الأولى في صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بالهجرة الدولية تقع على الحكومات، فقد أيدوا إيجاد شراكات بين الحكومات وقطاع المؤسسات التجارية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك النقابات، من أجل المساعدة في تشكيل السياسات المتعلقة بالهجرة والتنمية وكفالة التنفيذ الفعال لسياسة الهجرة الدولية.

٦٧ – ودعا المشاركون إلى زيادة التعاون بين الحكومات ورابطات المهاجرين. واقتُرح أن تشرك الحكومات رابطات المهاجرين في رصد تكاليف إصدار التحويلات المالية وفي العمل من أجل تخفيضها. ويمكن لمجتمعات المهاجرين أن تتعاون مع الحكومات في بلدان المنشأ من أجل دعم تحسين الإدارة والمؤسسات. ووافق المشاركون على أن إشراك المجتمعات عبر الوطنية في تعزيز تنمية بلدان المنشأ أمر مستحب وأساسي من أجل تعزيز فوائد الهجرة الدولية إلى أقصى حد ممكن. وأُقر بأن إنشاء شبكات لتبادل المعارف يشارك فيها أفراد من مجتمعات المهاجرين يمكن أن تعود بالفائدة على بلدان المنشأ.

٢ - مشاركة الفئات الخاصة من أصحاب المصلحة

٦٨ - فيما يتعلق بتعزيز الشراكات مع المجتمع المدني، أشار المشاركون إلى أهمية التمثيل المناسب للفئات الرئيسية، بما في ذلك المهاجرون من الشباب والنساء والشعوب الأصلية. وينبغي أيضا أخذ المصالح المحددة للأطفال في الحسبان. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة المعنيين أن يكون لهم دور بغض النظر عن وضعهم القانوني.

٣ - إشراك المجتمعات المضيفة

٦٩ - أُعرب عن الاعتقاد بأن الشراكات قد لا تكون ذات فعالية دون مشاركة ممثلي المجتمعات المضيفة. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تؤدي دورا في تحسين نظرة الجمهور في بلدان الاستقبال إلى الهجرة الدولية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تضطلع بدور فعلي فيما يتعلق بالحملات الإعلامية لزيادة الوعي بالإسهام الإيجابي للمهاجرين الدوليين في المجتمعات المضيفة. وشُدِّد على أهمية مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب في بلدان الاستقبال، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز الفهم المتبادل والتسامح بين المجتمعات المضيفة ومجتمعات المهاجرين. وأعرب المشاركون عن اعتقادهم بأن الدراسات الاستقصائية التي ترصد نظرة الجمهور تمثل أداة مفيدة.

٤ - دوائر البحوث

٧٠ - أقر المشاركون بأن توفر البيانات والمعلومات على نحو يتسم بحسن التوقيت والدقة والموثوقية وسهولة الوصول إليها هو بمثابة شرط مسبق لنجاح صياغة سياسات الهجرة وبرامجها. وقد أدت دوائر البحوث دورا محوريا في تعزيز تحسين فهم العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية. وذُكر أن الشراكات بين الباحثين والحكومات عامل هام لكفالة استيعاب صانعي القرار بشكل سليم نتائج البحوث التي يجري التوصل إليها. وقد ساعدت تلك الشراكات كذلك على كفالة تركيز البحوث على المسائل الهامة المتعلقة بالسياسات.

٧١ - ونظرا لأهمية العمليات التشاورية الإقليمية فيما يتعلق ببناء الشراكات بين الحكومات، ذُكر أن تدعيم حلقات الربط بين تلك العمليات والباحثين يمكن أن يكون ذا فائدة.

باء – التعاون الحكومي الدولي

١ – التعاون فيما بين الحكومات

٧٢ – أكد المشاركون على أهمية تعزيز الشراكات وبناء القدرات وتبادل المعلومات عن أفضل الممارسات على الصعيد الثنائي من أجل مصلحة بلدان المنشأ والمقصد والمهاجرين على حد سواء. وأشار المشاركون أيضا إلى أهمية الاتفاقات الثنائية بالنسبة للهجرة الدولية، ولا سيما فيما بين البلدان المتجاورة. وشُدّد على أن الاتفاقات الثنائية بشأن الهجرة ينبغي أن تستند إلى نهج يقوم على الحقوق. ودعا أحد المشاركين إلى إنشاء نظام لإيداع الاتفاقات الثنائية بحيث يسهل الاطلاع عليها على غرار ما اقترح في تقرير الأمين العام. ويمكن لتلك الاتفاقات أن تكون بمثابة ''الطريق الحقيقي نحو التنمية'' بفضل الإسهام في ربط المجتمعات عبر الوطنية ببلدان المنشأ، ولا سيما عن طريق تعزيز تبادل المعلومات والمهارات.

٧٣ – وأيد بعض المشاركين مفهوم التنمية المشتركة الذي ورد ذكره في تقرير الأمين العام، وأشاروا إلى أن التعاون الوثيق بين بلدان المنشأ والمقصد يمكن أن يساهم في تعزيز فوائد الهجرة الدولية إلى أقصى حد، مع تقليل آثارها السلبية. وأوصى بعض المشاركين بأن التنمية المشتركة ينبغي أن تتبع نهجا قائما على الحقوق. وذُكر أنه من الأهمية بمكان أن تعتمد الحكومات آليات لتقييم فعالية السياسات والبرامج ولتبادل المعلومات عن أفضل الممارسات حتى لا تتكرر أوجه القصور المتعلقة بالسياسات العامة التي يمكن تفاديها. ويمكن للحكومات أن تستفيد من تبادل الخبرات المتعلقة باستراتيجيات تعزيز الإدماج ومكافحة العنصرية والتمييز. وأوصى المشاركون بأن يتواصل التعاون التقني بين بلدان المنشأ والمقصد.

٧٤ – واعتُبر كذلك أن التعاون بين الحكومات يمثل عاملا حاسما فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص. وتتمثل الخطوة الأولى نحو هذا التعاون في التصديق على صكوك الأمم المتحدة المتصلة بالاتجار بالأشخاص وتنفيذها. وحث المشاركون الحكومات على حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص، ولا سيما عن طريق منحهم رخصا للبقاء في أراضيها وصون حقوقهم الإنسانية. واعتبر بعض المشاركين أن سياسات الهجرة التقييدية تمثل أصل مشكلة ازدياد الاتجار. وينبغي أن تتضمن التدابير الإضافية لمكافحة الاتجار بالأشخاص رصد ممارسات الإغواء وممارسات حماية حقوق النساء والعمال المهاجرين.

٢ – الحوار الرفيع المستوى ومتابعته

٧٥ – أوصى المشاركون بأن يكون الحوار الرفيع المستوى شفافا وشاملا لجميع الأطراف. وأعرب عدة مشاركين عن دعمهم اقتراح الأمين العام إقامة منتدى تشاوري على الصعيد

العالمي من أجل التركيز على الهجرة الدولية ومسائل التنمية. ومن أجل كفالة فعالية المنتدى، يتعين أن يُفسح فيه المجال للمشاركة التامة لممثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للمنتدى التشاوري أن يشرك ممثلي النقابات ورابطات وشبكات المهاجرين، فضلا عن منظمات الشباب، حتى يتسنى للحكومات أن تتلقى آراء متوازنة بشأن مزايا وتحديات الهجرة.

٧٦ - وأبرز عدة مشاركين الأثر الإيجابي للهجرة الدولية القائمة على احترام راسخ لحقوق الإنسان، ولا سيما المشاركون الذين أشاروا إلى أن ذلك قد يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دوليا. وكان ثمة اتفاق على أن تحسين التعاون فيما بين الحكومات ومع الجهات من غير الدول، بإشراك طائفة واسعة من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، يمكن أن يسهم كثيرا في تعزيز الجوانب المفيدة في الهجرة. ومن الضروري تعزيز الشراكات فيما بين الحكومات وكذا بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل حماية المهاجرين وكفالة احترام حقوقهم وتعزيز فوائد الهجرة الدولية بالنسبة للتنمية.

المرفق

برنامج جلسات الاستماع غير الرسمية التي تعقدها الجمعية العامة لتبادل الرأي مع ممثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

١٠/٠٠ – ١٣/٠٠ الجلسة الصباحية

١٠/٠٠ – ١٠/٣٠ افتتاح جلسات الاستماع

بيان من رئيس الجمعية العامة بالنيابة

بيان من نائب الأمين العام

بيان من الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الهجرة الدولية والتنمية

١٠/٣٥ – ١١/٤٥ الجزء ١: تشجيع اتباع نهج شامل قائم على الحقوق بالنسبة للهجرة الدولية، وكفالة احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وأسرهم وحمايتها

١١/٥٠ – ١٣/٠٠ الجزء ٢: الهجرة الدولية والتنمية – التحديات التي تواجه السياسات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المرسِلة والبلدان المستقبلة للمهاجرين

١٥/٠٠ – ١٨/٠٠ الجلسة المسائية

١٥/٠٠ – ١٦/١٥ الجزء ٣: الهجرة الدولية والتنمية – التحديات التي تواجه السياسات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المرسِلة والبلدان المستقبلة للمهاجرين (تابع)

١٦/٢٠ – ١٧/٣٠ الجزء ٤: الاستجابات المتصلة بالسياسات العامة – تعزيز بناء الشراكات والقدرات وتبادل المعلومات عن أفضل الممارسات على جميع الصعد، بما في ذلك الصعيدان الثنائي والإقليمي، لما فيه مصلحة البلدان والمهاجرين على حد سواء

١٧/٣٠ – ١٨/٠٠ اختتام جلسات الاستماع

بيان من رئيس الجمعية العامة بالنيابة